

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٦ نوفمبر ٢٠١٩

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

الهيئة الاتحادية للضرائب تنشر توضيحاً عاماً بشأن الضريبة الانتقائية - تخزين السلع الانتقائية

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب في الإمارات العربية المتحدة توضيحاً عاماً بشأن الضريبة الانتقائية [EXTP003](#) - تخزين السلع الانتقائية.

ويشرح التوضيح العام الالتزامات الضريبية المترتبة على الأعمال التي تتوقع أن تحتفظ بمخزون من السلع الانتقائية لأغراض الأعمال في 1 ديسمبر 2019 (تاريخ تطبيق توسيع نطاق الضريبة الانتقائية). وتضمّن هذه السلع الأصناف التالية:

- المشروبات المحلاة
- أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية
- السوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية.
- منتجات التبغ التي خضعت للضريبة الانتقائية بسعر أقلّ من الحد الأدنى للسعر الانتقائي المطبق على هذه المنتجات بموجب [قرار مجلس الوزراء رقم \(55\) لسنة 2019](#) في شأن السعر الانتقائي لمنتجات التبغ.

ويقدّم هذا التوضيح العام إرشادات مفصلة في ما يتعلّق بتخزين السلع الانتقائية، وهو عبارة عن نظرة متعمّقة حول المنهج الذي تعتمده الهيئة الاتحادية للضرائب وتوقعاتها فيما يتعلّق بالالتزام احتساب والإقرار عن الضريبة الانتقائية .

وبحسب الإرشادات الجديدة، يمكن اعتبار الأعمال التي تحتفظ بمخزون من المنتجات المذكورة أعلاه على أنها شخص مخزّن لأغراض الضريبة الانتقائية وتكون خاضعة لمطالبات الامتثال للضريبة الانتقائية (وعقوبات عدم الامتثال).

يجب على الأعمال التي تمتلك مخزوناً من المنتجات المذكورة أعلاه إجراء عمليتين حسابيتين بناءً على متوسط المخزون الشهري ومتوسط المبيعات الشهرية لكلّ صنف من المنتجات على حدة وليس على إجمالي فئة السلع الانتقائية. فعلى سبيل المثال ، يجب احتساب عصير البرتقال تحت فئة المشروبات المحلاة بشكل منفصل عن عصير التفاح والذي يندرج أيضاً ضمن فئة المشروبات المحلاة.

إضافة إلى ما تقدّم، يتعين على هذه الأعمال الاحتفاظ بسجلات مدققة من قبل طرف ثالث، تبيّن كمية المخزون من السلع الانتقائية لفترة (12) الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ 1 ديسمبر 2019. وقد تُودي نتائج الحسابات والتدقيقات المطلوبة إلى التزام بالتسجيل لأغراض الضريبة الانتقائية، حتى في حال عدم وجود التزامات مستمرة من أجل التسجيل لأغراض الضريبة الانتقائية.

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

الهيئة العامة للزكاة والدخل تصدر دليلاً إرشادياً خاصاً بقطاع الاستثمار والتمويل العقاري.

أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية الدليل الإرشادي الخاص بقطاع الاستثمار العقاري والتمويل العقاري [guideline](#). وقد تمّ نشر الدليل حالياً باللغة العربية فقط.

ويقدّم هذا الدليل، الخاصّ بالمستثمرين والممولين العقاريين، نظرة عامّة حول المعاملة الضريبية لترتيبات التمويل العقاري، حيث يتطرق إلى المعاملة الضريبية لمعاملات العقارات، بما في ذلك تلك التي تتضمن شراء العقارات من خلال الحصول على تمويل من قبل طرف ثالث. كما يشير الدليل إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة وما يتعلق بها من التزامات على البائع والمشتري والممول يعتمد على طبيعة الترتيبات بين الأطراف.

كما يناقش الدليل أبرز ترتيبات التمويل لبيع وشراء العقارات وهي: المرابحة والإجارة والتمويل التقليدي. وفي حين أنّ ترتيبات التمويل تتضمن أطرافاً متعددة، فإنّ المعاملة الضريبية تختلف لكلّ من هذه الترتيبات بسبب الاختلافات الجوهرية بينها، ويقدم الدليل أمثلة عملية في هذا الشأن.

إضافة إلى ما تقدّم، يتضمّن الدليل تفاصيلاً حول المعاملة الضريبية الخاصة التي قامت بموجبها الحكومة السعودية بتحمل تكاليف ضريبة القيمة المضافة عن المواطنين السعوديين عند قيامهم بشراء مسكنهم الأول، وذلك بحدّ أقصى وقدره 850.000 ريال سعودي. كما يتضمّن الدليل أمثلة عن الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة في حالة تمويل المبيعات.

هذا الملخص مخصّص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. كما أنه لا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع ذات الصلة. وعليه، نرجو عدم التصرّف بناءً على محتوياته دون الحصول على مشورة رسمية.